

كل من روى فيها اذا اراد ان يثبت في النسب المستقيم او ادها
في النسب العذب بالزاد يكون عابدا لاحدهما وغيره في الآخر كما
احسن في هذا الكلام كما انما سئل لانه يقتضي انه شرط التمييز في
الخاصة الناقصة بالزاد وقد تقدم ان المصنف انما اشترط ذلك في بعض ما
لا في كل روى عليه ايضا انه قد ان وجه النسب لا يدان يكون في النسب به
اشهر فينبغي ان يشترط على النسب شرط آخر وهو عدم شتره احد هاتين
الآخر قوله فان اراد الجمع بين النسبين في ارجاءه فاصح فان اراده الجمع
بينها لا شاف ارادة الحان الناقص بالزاد والاحسن عبارة في الافيح
حيث قال فان اراد الجمع فافها فاعطى ما يفيد مراد لم يقصد الحان
الناقص بالزاد ومع ذلك هي تاصح لان النسب على ما يقتضيه كلامه لا يفيد
في مجز الجمع بل يفيد الجمع بعد النسب ويقتضي ان يقال النسب حقيقة
اذا دعا والتحقق ان ما سياتي في قسم القسمين نسبا به يفيد به القصد النسب
ونسبا به يفيد به مجز الجمع فان لا احسن ترك النسب لان العرفان لم يفيد
لجان الناقص بالزاد فلا يفي في بعض النسب للتضمنه لذلك احسن
عن ترجيح احد النسبين على الآخر فان النسب ترجيح المشبه على النسب
وانما قلنا ان النسب يقتضي النسب لان نسبا به زعمه فصح في بعض
الى قولنا ان النسب عرف او عرف يشبه زيد او انت لو صرح بها بين النسبين
كانتا شافيتين الا بان جعل النسب في المساويين على الاخصاص كالذليلين
النسب صحت في شي فثباتها في محل التعارض وهو ترجيح احدهما على الآخر كما
بها في مجز النسب فانه مساويين فيصير معنى النسب النسب النسب
هذا يختص بهذا الموضوع لا يقال لانهم دلالة النسب على النسب بل انما
في الدلالة على التباين ارفع دليل التباين وصار الكلام مجز الجمع الذي هو
من التباين والنسب ولا يغزى اذا حصل التعارض في التباين على ما
دراه وهو لساوت قلت اذا كان النسب يقتضي النسب لدلالة العقل على
من الجانبين فينم ذلك في نسبا به زيد عرف الدلالة على النسب قلت

فعل

فعل ونفا عل وان اتفقا في الدلالة على المساواة تماختلفا في غير اخردهن
وهو ان نفا علىهما اسناد الفعل ليسين فاعل احياء برفع الفعل في اخرها
على الآخر المستلزم لوضعه من الآخر ونقل المصنف النسب بقوله في الجان العا
نسبا به ومعنى اخره وملائي فصح مثل ذلك كما في نسبا به
فوايه ما روي ابا محمد اسلبت خفي ام مخرج في كشافه

دروي عياي نسك من قوله بها العيان من نفا انما ان اللام والبع سناد
في الجمع والعيان فان قلت اذا كان النسب يقتضي النسب والنسب يقتضي التباين
تكيف جمع بينهما في قوله فصح كما مر فيهما من قوله فانا انا هذا الذي مر في
قال ان النسب في عياي مثل الذي مر فينا فانا في واراد نسبا به فصح بين
صفتي النسب والنسب قلت لسرع ذلك جواب لان النسب هذا المراد
به النسب في عياي وجه النسب والنسب ما عيانا وجه النسب في النسب
معرفة وكذلك قوله فصح كذلك قال الذي مر فيهم مثل نسبا به فصح فان
نسبا به التباين بينه نسبا به الاقران التباين في النسب فصح بين النسب
والنسب وخلافه كاد لوله وقد سئل على هذا قوله النسب ومعنى قوله
في مثل تكيف جمع بينهما واسما وانما نسبا به نسب ذلك هو النسب ولو كان
في البيت النفا في فوايه ما روي كنت اقول النسب لجمع النسب ومعنى قوله
النسب الناقص والنسب به الزاد ومعنى ما ادعا به بعضهم مراد مثل هذا قولهم
لا يفعل كما لا يمكن للرب به لكن الظاهر ان مثل لا يفعل كما لا يستعمل في نحو الكلام
ولذلك قال الامام في الدرع في نهاية الايجاز وعرف ان ذلك ما صار مقتضى
كاللانم من النسب قوله صاحب به عباد

رقة الرجاء ورتة الخ ونسبا به نسبا كل الاسم
كانه غير ولا ورد وانه قد ورد ولا محرم

وكذا هذا السألهن السؤال ما على الذي قبله من احتمال النسب والنسب
الان يقال ان كان فيه للسؤال للنسب ونسبها في قوله ولا يدرج ولا يدرج
النسبها ان الصريح بها نفا لفظا كما نفا صاعني في لفظ النسب فسا لفظا